أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون صهيونية

2018/03/14م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

جدول المحتويات

عصف ذهنيّ.. البولدوزر يحسم 3

هآرتس: لا مصلحة لحماس باستهداف الحمد الله وفرج لانه اضر بها كثيرا 5

إسرائيل تتواصل مع عدد من الدول لنقل سفاراتها إلى القدس 6

إسرائيل تغرس أقدامها أكثر شرق المتوسط 7

عصف ذهنيّ.. البولدوزر يحسم

أنطوان شلحت العربي الجديد 14\3\2018

سواء ستشهد إسرائيل انتخابات مبكرة في الصيف القريب أو لا، سيكون السجال في خضمها متمحورًا بالأساس في قضايا فساد مؤسسة الحكم، على خلفية الشبهات الحائمة حول رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو.

وفي الشأن السياسي، سينجلي أكثر فأكثر مبلغ تغلغل الإجماع إزاء غاية الاستيطان في أراضي 1967 بين الأحزاب الصهيونية كافة. بكلمات أخرى، في حال إجراء انتخاباتٍ، ستمضي إسرائيل نحوها، وهي أشدّ تمسكًا بسياسة الضمّ والتوسّع، التي لم تكفّ عنها يومًا. أما الرؤية حيال "حلّ الدولتين" التي لا ينفكّ بعضهم يروّج رسوخها في مسلكية السياسة الإسرائيلية العامة، فتبقى لا أكثر من ضريبة كلامية، بينما هي في الممارسة غائمة، ومغلّفة بكل ما في مقدوره أن يفضي إلى مزيدٍ من تمكين دولة الاحتلال وتعزيز أمنها من جهة، وإلى استئصال كل ما من شأنه أن يجعل أي دولةٍ فلسطينيةٍ عتيدة قادرة على الحياة، وخصوصًا في كل ما يتعلّق بمورّدي الأرض والحيّز العام، من جهة أخرى موازية ومكمّلة.

في آخر انتخابات جرت في إسرائيل عام 2015، نُشرت تعليقاتٌ كثيرةٌ أعادت إلى الأذهان أن التوقع أن يؤدي اعتلاء معسكر الوسط – اليسار سدّة الحكم إلى إبطاء نمو الاستيطان في الأراضي المحتلة مُبالغٌ فيه، حتى بالاستناد إلى الإحصاءات المتعلقة بهذا الصدد.

ووفقًا لتلك التعليقات، في عام 1993 دخلت تعهدات حكومة رابين بتجميد إقامة مستوطنات جديدة في أراضي 1967 حيز التنفيذ، وانتهت بتوقيع اتفاقية أوسلو الأولى. لكن على الرغم من ذلك، وخلال فترة تلك الحكومة، ازداد عدد المستوطنين بـ10% سنويًا، باعتباره "نموًا طبيعيًا"، واستمر البناء في المستوطنات القائمة. وكان انتخاب نتنياهو لرئاسة الحكومة (1996) بمثابة مؤشّرٍ إلى انخفاض معدل النمو في عدد المستوطنين إلى نحو 8% سنويًا. وفي العام الأخير لنتنياهو في الحكم (1999) بلغ معدل النمو نحو 7%، وهي تقريبًا النسبة نفسها لعام إيهود باراك الكامل رئيس حكومة في 2000، والذي بدأت وانتهت فيه محادثات كامب ديفيد. وتسببت انتفاضة الأقصى (خريف 2000) بإبطاء نمو المستوطنين، وبعد انتهائها (2003) التزمت الحكومة بإخلاء بؤر استيطانية غير شرعية، برزت نتيجة تجميد إقامة مستوطنات رسمية جديدة. وإبّان حكومة إيهود أولمرت (2006– 2009)، التي شارك فيها حزب العمل، استقر معدل النمو

عند ما يقارب 5% سنويًا، لكن مع عودة نتنياهو إلى السلطة (2009)، وهو الذي جمّد الاستيطان في مرحلة معينة، انخفض معدل النمو إلى نحو 4% سنويًا.

وأكد كاتب التعليق أن الاستنتاج الحتميّ من هذه المعطيات، هو أن حكومات الوسط – اليسار لا تبطئ معدل النمو في المستوطنات، بل العكس هو الصحيح. ولهذا تفسيران:

الأول، أن تلك الحكومات تحظى بدعم الدول المؤيدة للسلام، ولذا لا تُواجه سياستها الاستيطانية كما يحدث مع حكومات اليمين. وتدل الوقائع على أن التغيير في موقف الدول من قضية الاستيطان بمجرد الانتقال من حكومة أولمرت إلى حكومة نتنياهو كان بارزًا. الثاني، قدرة الصمود المنخفضة نسبيًا لحكومات الوسط – اليسار في مواجهة المستوطنين.

لا بُدّ أيضًا من إيراد ملاحظة إضافية: في الوقت الذي تركّز أغلبية المعارضة الإسرائيلية لحكم نتنياهو جهودها الرامية إلى إسقاطه، على فساده مع أقطاب حزبه وحكومته، فإن هذه المعارضة، فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والاحتلال، تتماشى مع أبرز طروحاته، وخصوصا إزاء الاستيطان، والقدس، والمطالب الأمنية، وسائر قضايا التسوية النهائية، وكذلك حيال مقولة عدم وجود شريك فلسطينيّ، ومطلب الاعتراف بإسرائيل دولة يهوديّة.

وبعد هذا كله، تؤكد وجوب الانفصال ديمغرافيًا عن الفلسطينيين، حتى من طريق خطوات أحادية الجانب، إنما من دون الحاجة إلى الانسحاب إلى خطوط 1967، ومن دون حق العودة للاجئين الفلسطينيين، ومن دون القدس.

وهو في الجوهر الانفصال نفسه الذي سبق أن طبّقه أريئيل شارون حيال قطاع غزة عام 2005، من دون أن يتخلّى عن اعتقاده المتأصّل أن البلدوزر والشقق الاستيطانية هي التي تحسم الحدود في نهاية المطاف.

هآرتس: لا مصلحة لحماس باستهداف الحمد الله وفرج لانه اضر بها كثيرا

القدس المحتلة/سما/ 14\3\2018

قالت صحيفة "هآرتس" العبرية أنه لا يمكن أن تكون مصلحة لحركة حماس في استهداف رئيس الوزراء رامي الحمد الله وميدير المخابرات الفلسطينية ماجد فرج، مشيرة إلى أن استهدافه بهذا الشكل يضر بها كثيرًا.

وقالت الصحيفة إنه لا يمكن أن يكون لحماس مصلحة بالمس بكبار مسئولي السلطة الفلسطينية، في الوقت الذي كانوا في طريقهم لافتتاح مشروع لتنقية مياه المجاري الذي ينتظره سكان شمال غزة منذ سنوات.

وأضافت الصحيفة في مقالة للكاتبة في الصحيفة "عميرا هاس" الأربعاء: "قبل توجيه أصابع الاتهام باتجاه محمد دحلان أيضًا أو عناصر سلفية؛ يمكن الافتراض أن التفجير من صناعة شبان عديمي التوجه السياسي ولديهم قدرة على الحصول على المتفجرات وتأثروا من إظهار السلطة كمتعاونة مع إسرائيل وأنها تخلت عن غزة وبالتالي فقد أقدموا على فعلتهم".

إسرائيل تتواصل مع عدد من الدول لنقل سفاراتها إلى القدس

أمد/ موسكو – سبوتنيك: 14\3\2018

أكد السفير الإسرائيلي لدى موسكو، غاري كورين، اليوم الأربعاء، أن تل أبيب تتواصل مع عدد من الدول لنقل سفاراتها إلى القدس، وتأمل أن تحذو روسيا حذو الولايات المتحدة وغواتيمالا.

وقال كورين: "نحن نتواصل مع بلدان أخرى، لن أدخل بالتفاصيل، لكننا نأمل بأن تقوم دول أخرى بسلوك مسار الحقيقة التاريخية والاعتراف بحقيقة أن القدس هي عاصمة الشعب اليهودي ودولة إسرائيل، وإن شاء الله سنسمع في وقت ما قرارا إيجابيا من الجانب الروسي".

وذكر السفير أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، عقد لقاء مع رئيس غواتيمالا، جيمي موراليس، الذي أكد خطط نقل سفارة بلاده إلى القدس.

كما أكد السفير أن إسرائيل ترفض المشاركة في المبادرة الفلسطينية لتشكيل آلية جديدة للتسوية في الشرق الأوسط، لأنها لن تؤدي إلى شيء، بحسب قوله.

وأضاف: "هذه ليست أول مرة نرى فيها قرار الطرف الفلسطيني، وهو البحث عن طرق سهلة، في حين الطريق الصحيح والوحيد، والذي تؤيده روسيا أيضا، هو سبيل المفاوضات المباشرة دون أي شروط مسبقة. الفلسطينيون توصلوا إلى رأي، أنه يجب المحاولة من جديد لإنشاء تحالف أو مؤتمر دولي جديد. وهذه ليست أول مرة، ففي الماضي جرت جلسات الرباعية الدولية. وهذا لم يعط نتيجة. لذلك إذا فضل الفلسطينيون العمل على هذه المخططات، فلم تكون هناك نتيجة، خاصة وأن إسرائيل لن تشارك في ذلك".

وفي حديثه حول الملف السوري أعلن الدبلوماسي، أن إسرائيل لا ترغب بالتدخل في الوضع بسوريا، لكنها سترد بالشكل المناسب على "نشاط إيران التخريبي".

وأضاف: "لقد أشرنا مرارا على أعلى مستوى، إلى أن إسرائيل لم تتدخل ولا تتدخل ولا تريد التدخل في سوريا. وليس في مصلحتنا أي تصعيد. ولكن، من ناحية أخرى، لن نتسامح مع تخطي "الخطوط الحمراء" التي حددناها مرارا، وسوف نرد بالشكل المناسب، في حال قام الطرف الآخر، في إشارة إلى إيران في المقام الأول، ببعض الخطوات التخريبية، كما حدث في الآونة الأخيرة مع طائرة مسيرة إيرانية، فإن إسرائيل سترد.

إسرائيل تغرس أقدامها أكثر شرق المتوسط

مركز دراسات الأمن القومي

عوديد عران، عيلي رتيج، أوفير فينتر

أطلس للدراسات / ترجمة خاصة 13\3\2018

في 19 فبراير، أعلنت شركات الغاز في إسرائيل عن توقيع عقد لتصدير 64 متر مكعب من الغاز الطبيعي لمصر بتكلفة 15 مليار دولار لمدة عشر سنوات. العقد المبرم، بين مالكي حقول "تمار" و"ليفيتان" لمجموعة "دولفين" المصرية، يستند على أساس وثيقة تفاهمات من أكتوبر 2014. يمكن التقدير بأن حكومة إسرائيل كان لها دور مهم في تحقيق الصفقة، سواء بتعزيزها أمام حكومة مصر، وربما أيضًا بتغطية الضمانات المطلوبة من "دولفين" للموافقة عليها.

الضوء الأخضر في القاهرة على توقيع صفقة الغاز، بعد تأخير طويل من طرف مصر، اعتمد على عدة اعتبارات؛ الأول: تطلّع مصر لتسوية التعويضات بمبلغ 1.76 مليار دولار، المطلوب من شركات الغاز المصري دفعها لشركة الكهرباء في إطار تحكيم دولي من 2015. الثاني: قرار تخصيص غالبية الغاز في حقل "ظهر" للسوق المصري يمهّد الطريق لضخ الغاز من إسرائيل، من قبرص ومن دول أخرى لمنشآت التسييل في دمياط وإدكو من أجل تصديرها لأوروبا؛ خطوة تزيد من القيمة الاقتصادية والسياسية الكامنة في كون مصر الوحيدة في المنطقة التي تمتلك بنى تحتية للتسييل. الثالث: ضمان بعائدات تقدر بحوالي 22 مليار دولار خلال عشر سنوات وتقوية العلاقة الاقتصادية بين مصر وأوروبا.

رغم كل مزاياها، تُثير صفقة الغاز مع إسرائيل جدلًا عامًا في مصر، وقد خرجت عناصر إسلامية – أغلبهم من المنفيين خارج مصر – ضد "استيراد غاز عربي إسلامي مسروق من دولة احتلال، وإدخال المليارات لمالية الصهاينة"، وعبّر مسؤولو معارضة يعملون داخل مصر عن قلقهم من خلق اعتماد مصري على إسرائيل، لكن تركز انتقادهم على التشكيك في الجدوى الاقتصادية الناتجة عن الصفقة بالنسبة للجمهور المصري العام وانعدام الشفافية التي رافقت توقيع الاتفاق.

ردًا على ذلك، أشار متحدثون باسم الشرطة إلى الاعتبارات التركية القطرية الخطيرة التي تقف وراء جزء من الانتقادات للصفقة، لقد صغروا من دور الحكومة المصرية بالتوسط في الصفقة، قللوا من أهميتها السياسية وأكدوا على فوائدها الاقتصادية.

الرئيس السيسي، المنشغل حاليًا بالحملة الانتخابية لفترة ولاية ثانية، أعرب عن رضاه من أن الغاز في المنطقة سيخرج من مصر وليس عبر دول أخرى، ملمحًا إلى تركيا. حسب قوله، حققت مصر موطئ قدم في شرق البحر المتوسط نتيجة للاتفاق، وثبتت نفسها كمركز طاقة إقليمي، وحسب رأيه "سجلت مصر جول عظيم".

الـ "جول" الذي احتفل به السيسي يضع – كما يبدو – إسرائيل ومصر كلاعبيْن يلعبان في نفس الفريق ويعملان لأجل تعزيز أهدافهما المشتركة. الصحافة المصرية الحكومية أكدت على المكاسب التي تحققها الصفقة لكلا البلدين، بعض المقالات أشارت للعلاقة بين التنسيق الأمني في سيناء وتوسيع التعاون في مجال الطاقة. هذا المنظور المصري يعطي عمقًا إضافيًا لعلاقات السلام، ويُبرز المصالح المتبادلة طويلة الأمد.

إن صفقة الغاز تخلق منصة لتعاون ثنائي ومتعدد يضم أطرافًا أخرى في المنطقة، تشمل مصر وإسرائيل. مع ذلك، من السابق لأوانه اعتبار الصفقة كتقدم في مجال التطبيع، فصفقات الطاقة تتم بين مصر وإسرائيل منذ سنوات الثمانينات، أي ان الصفقة الحالية لا تعتبر سابقة. علاوة على ذلك، من الصعب التقدير في هذه المرحلة لأي درجة ستُحدث ثمار الصفقة تأثيرًا بالنسبة للجمهور المصري العام وستزيد من تقديره وتعاطفه مع السلام.

قضية مركزية لم تلقَ جوابًا في الاتفاق، وهي طبيعة نقل الغاز من إسرائيل لمصر. في بيان لاحق لشركات الغاز أُشير إلى مفاوضات تجري الآن مع شركة EMG لتحويل اتجاه الأنبوب الأصلي، الذي تم إغلاقه في 2011؛ هذا هو البديل الأسرع والأرخص، لكنه يضم تحديات أمنية كبيرة، إذ أنه يتعرض للتخريب في شبه جزيرة سيناء، سواء لأسباب أيديولوجية أو للابتزاز الذي يمكن أن تمارسه القبائل في المنطقة.

في حال لم يتم اللجوء لهذا البديل، بديل رخيص آخر سيكون بناء أنبوب بري بطول 100 كيلومتر من جنوب قطاع غزة يربط بين أنبوب الغاز في جنوب إسرائيل وبين أنبوب الغاز المصري في سيناء عبر معبر كرم أبو سالم أو نيتسانا؛ هذا البديل سيسمح لإسرائيل بالوصول لأنبوب الغاز العربي للأردن (الواصل أيضًا للبنان وسوريا)، لكنه سيكون أيضًا معرضًا للتهديدات الأمنية.

بديل مضمون لكنه أغلى بكثير يشمل مد خط أنبوب تحت مائي مباشر من حقل "تمار" لمصر على طول 300 كيلو متر. حقيقة أنه تم توقيع صفقة بين الجانبين دول ذكر موضوع النقل (البند الذي يعتبر له

تداعيات مهمة على أرباح الصفقة وثمن الغاز) يثير احتمال أن تكون هناك اعتبارات سياسية واقتصادية أخرى لعبت دورًا في نجاح الصفقة أو توقيتها. بالإضافة لمشكلة النقل، فإن الفشل في حل قضية الدين لشركة الكهرباء أيضًا قد يُصعب تنفيذ الاتفاق.

البديل المصري لنقل الغاز من إسرائيل، وفي المستقبل من قبرص وربما أيضًا من لبنان، يصبح أكثر واقعية من أمر مد أنبوب لتركيا، ويرجع ذلك لتطرف في السياسات الإقليمية لتركيا، التدهور في علاقاتها مع أوروبا، وقوة حزب الله المتوقعة بعد الانتخابات القادمة في لبنان، التي يُتوقع أن يمر الأنبوب عبر مياهها الاقتصادية. تضاف إلى ذلك سياسات طاقة جديدة قادتها تركيا في العام الماضي، تسببت بتخفيف زيادة احتياجات الغاز الطبيعي في الاقتصاد لصالح استخدام الفحم والطاقة المتجددة (والطاقة النووية لاحقًا).

في المقابل، تقدم مصر لإسرائيل سوقًا محليًا متطورًا وإمكانية استخدام منشآت التسييل في النقل لأوروبا. ونظرًا للمنافسة القوية المتوقعة على سوق الغاز المسيل في أوروبا في السنوات المقبلة، فإن استخدام منشآت التسييل القائمة هو البديل الحقيقي أمام شركات الغاز في إسرائيل في حال كان برغبتها اقتراح ثمن منافس.

بالإضافة للأنبوب لمصر، تم بناء أنبوب للأردن، كجزء من اتفاق توريد 45 متر مكعب غاز على مدار 15 عامًا، والذي تم توقيعه في 2016. الأنبوب سيمر من الشمال لبيسان وسينقل الغاز أيضًا للسلطة الفلسطينية، كما انه سيسمح بضخ الغاز بكميات كبير بثلاثة أضعاف من المطلوبة ضمن الصفقة الأردنية ويفتح إمكانية "ارتباط شمالي" مع أنبوب الغاز العربي الذي يمر بالأردن.

الصفقات مع مصر والأردن لها قيمة استراتيجية كبيرة بالنسبة لإسرائيل والمنطقة. يضاف إليها اتفاق مستقبلي محتمل مع السلطة الفلسطينية، سيسمح بتوريد الغاز – وربما إنتاج الغاز أيضًا – أمام شواطئ غزة. هذه الاتفاقات تعمل على تعزيز علاقات إسرائيل مع جيرانها، من خلال خلق مجموعة مصالح مشتركة، كما تفتح الإمكانيات أمام تعاون إقليمي غير موضوع الغاز الطبيعي، مثل تصدير وتوريد كهرباء وماء محلاة.

من ناحية أمنية، ضخ الغاز من إسرائيل لمصر، الأردن والسلطة الفلسطينية يتحول لمصلحة إقليمية، ليست إسرائيلية فقط. في ظل الواقع الجديد الذي سيُخلق، أي مساس بقدرات إنتاج الغاز لإسرائيل – من

ناحية حزب الله أو حماس – سيمس أيضًا بتوريد الكهرباء للأردن، مصر والسلطة، التهديد سيشكل مكونًا مهمًا في التعاون الاستخباراتي والأمني من طرف دول الجوار للكشف عن أعمال التخريب ومنعها، كما أنه يشكل حافزًا لتهدئة الوضع في حال اندلعت مواجهة مع أحد التنظيمات. من ناحية اقتصادية، تقديم شراكة بين إسرائيل وجيرانها في كل ما يتعلق بموارد الطاقة سيشجع دخول مستثمرين آخرين لمنطقة شرق البحر المتوسط، وسيظهر لهم أنه من الممكن تنفيذ مشاريع واسعة النطاق للإنتاج والتصدير التي تحتاج لتعاون إقليمي.

الصفقة قد يكون لها آثار على القضية اللبنانية، فالخلافات غير المحسومة بين لبنان وإسرائيل بشأن تعيين الحدود البحرية تشكل قلقًا سياسيًا وأمنيًا بالنسبة لإسرائيل. من ناحية أخرى، هي لم تمنع مصر أو الأردن من الدخول في صفقة طويلة الأجل في مجال الطاقة مع إسرائيل.

واضحٌ أن للمواجهة بين إسرائيل ولبنان عواقب وخيمة، لا سيما بالنسبة للبنان، تتمثل – من بين جملة أمور – في عدم إمكانيتها استغلال النفط والغاز من مياهها، وقد تمس بمصالح إسرائيل فيما يتعلق بتطوير احتياطي الغاز القريبة من الحدود.

تم بحمد الله